



المقدسة للمجتمع
Al-Maqdese for Society Development (MSD)

العيادة القانونية



www.legal-clinic.org

للتواصل وتلقي الخدمات من خلال :

زيارة العيادة القانونية : القدس، وادي الجوز - شارع المقدسي ٥٩

عبر الهاتف المجاني: ٧١٧-٧٠٩-١٧٠٠

الهاتف: ٠٢-٦٢٨٩٩٧ أو ٠٢-٦٢٨٥٩١٨

عبر الفاكس: ٠٢-٦٢٨٩٢٨٤

عبر البريد الإلكتروني: legal@legal-clinic.org

صندوق البريد: ٢٠٧٢٥ رمز بريدي: ٩١٢٠٦

لمزيد من المعلومات لا تترددوا في زيارة الموقع الإلكتروني للعيادة القانونية:

www.legal-clinic.org

لمعرفة المزيد عن مؤسسة المقدسي وتاريخها السنوية راجع الموقع الإلكتروني:

www.al-maqdese.org

حقوق الإنسان أولاً © Human Rights First



القضايا والحالات التي لا يتم فيها تقديم مساعدة و/أو خدمات قانونية:

- كافة القضايا المتعلقة بالأمور والنزاعات العائلية، والطلاق، والنفقة، والنزاعات الزوجية وقضايا الميراث
- القضايا الجنائية، والتجارية، والمشاكل الناتجة عن التصرفات الشخصية جنائية كانت أو مدنية
- مخالفات السير، والإهمال الطبي ومشاكل خاصة غير ناجمة عن الاحتلال وسياساته.

خط الطوارئ والمناوبة أيام العطل الرسمية و/أو بعد ساعات العمل الرسمية:

نظرا لتصاعد وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى وجهه الخصوص قضايا الأخلاء القصري وهدم المنازل و/أو الاستيلاء عليها، وكذلك قضايا الاعتقالات التعسفية والجماعية للشباب والأطفال في مدينة القدس المحتلة، خصصت إدارة المقدسي خط الطوارئ المجاني ٧١٧-٧٠٩-١٧٠٠، لاستقبال المكالمات الهاتفية و/أو نداءات الاستغاثة والنجدة في الحالات الطارئة والاستثنائية. بحيث يعمل فريق العمل على القيام بمهام المناوبة في أيام العطل الرسمية و/أو بعد ساعات الدوام الرسمي، بحث يتواجد بشكل دائم مناوب/ة في مقر العيادة لاستقبال الهواتف ومعالجة القضايا الطارئة لجمهور المنتعنين. وتحدد إدارة العيادة الأوقات التي يجب أن تتم فيها عمليات مناوبة وتكلف الفريق بتحقيق تلك المهمة.

وعليه، فإن الفئات والمجموعات المستحقة لتلقي الخدمات القانونية والفنية بصورة أساسية هي:

- النساء وريبات البيوت والفتيات
- الشيوخ وكبار السن
- الأطفال دون عمر ١٨ سنة
- الأفراد الذين ينتمون إلى العائلات المهمشة و/أو الفقيرة و/أو الأقل حظا بالمجتمع
- العمال والعاملات المقدسيين في سوق العمل الإسرائيلي والمستوطنات
- الأسرى والمعتقلين والأسرى المحررين
- الشباب من ذوي الدخل المحدود





ما هي العيادة القانونية؟

في كانون الثاني ٢٠٠٨، أطلقت مؤسسة القدس لتنمية المجتمع برنامج العيادة القانونية، بتمويل من مكتب التعاون الإسباني مشكورا، وحظي برنامج العيادة على اهتمام خاص من إدارة القدس نظرا لأهميته، ولتوافد المواطنين بشكل كبير ومستمر، خصصت القدس أحد مكاتبها بالقدس؛ وادي الجوز ليشكل عنوانا للمواطنين لتلقي الخدمات، ويمكن الفريق القانوني من تقديم الخدمات القانونية والفنية بشكل مميز وبالسرعة والوقت المطلوبين. وسعت القدس ولا زالت لتعزيز وضمان الاستمرارية في عمل العيادة القانونية وتطوير خدماتها في شتى المجالات القانونية والفنية المتعلقة بالحقوقي السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

النشأة والتأسيس

جاء تأسيس العيادة القانونية كردة فعل للانتهاكات الصارخة لحنوق الفلسطينيين الأساسية في مدينة القدس المحتلة، نتيجة تطبيق السياسات وبسط السيطرة والهيمنة الاحتلالية الإسرائيلية، وسن القوانين الإدارية والعسكرية على المدينة، والمخالفة بشكل صارخ وجسيم للقانون الدولي الإنساني، ولاتفاقية جنيف الرابعة، حيث عملت سلطات الاحتلال على بسط سيطرتها الإدارية والقانونية على المدينة واتبعت سياسات وإجراءات وخطط تهدف في جوهرها إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والعرقية وطبيعة وهيكلية وحدود المدينة المقدسة والوضع القانوني فيها.

وفي سبيل الدفاع عن حقوق الفلسطينيين بالقدس وحمايتهم ومناصرتهم، وتمكين المقدسيين من التمتع بحقوقهم وتحصيلها، وبالتالي تحقيق تلك الحقوق، وكرؤيا مركزية نابعة من أهداف وغايات القدس كمؤسسة حقوق إنسان، تعمل العيادة على تقديم الخدمات والاستشارات والمساعدات القانونية الفنية لجمهور المقدسيين أينما تواجدوا في الداخل والشات.

رسالة العيادة القانونية :

تقديم أفضل الخدمات القانونية والفنية لجمهور الفلسطينيين بالقدس المحتلة.

الغايات:

- تمكين الفلسطينيين بالقدس من إحقاق حقوقهم ونيلها والحصول عليها، وتمكينهم من المحافظة عليها.
- مساندة العائلات والفئات والمجموعات والمهمشة والضعيفة من تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

الأهداف:

الهدف العام:

الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في مدينة القدس المحتل وحمايتهم.

الأهداف المحددة:

- ١- زيادة قدرة الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال في الوصول إلى العدالة المساعدة والتمثيل القانوني، خاصة لغير القادرين على الوصول إليها لأسباب اقتصادية ومادية.
- ٢- توفير الدفاع والاستشارات والإرشاد القانوني للفلسطينيين في القدس.
- ٢- توعية الفلسطينيين في القدس بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية كما نصت عليها المعاهدات والقوانين الدولية، وآلياتها في حماية حقوق الإنسان.

الخدمات القانونية والاستشارات الفنية:

تستقبل العيادة القانونية ما معدله ٢٥-٢٥ مراجع/ة من أبناء مدينة القدس بصورة يومية، وقد عملت خلال عام ٢٠١٠ على توفير ٢١ مجموعة من الخدمات القانونية والفنية، حيث وصلت حصيلة الخدمات المقدمة منذ إطلاق العيادة ولغاية شهر أكتوبر ٢٠١١ إلى أكثر من ٤٥,٠٠٠ ألف خدمة فردية وجماعية، استفاد منها ما يقارب ٤٢٠٠ مواطن بشكل مباشر، و٢٥,٢٠٠ مواطن بشكل غير مباشر. ووصل المردود الاقتصادي للمواطنين مقابل الخدمات القانونية والفنية ما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ ألف يورو أي ما يعادل ٢,٧٥٠,٠٠٠ شيكل (أي ثلاث أضعاف ميزانية العيادة لهذه المرحلة).

في العام ٢٠١١، تطورت الخدمات كما وكيفا، بحيث وصلت إلى ٥٧ خدمة قانونية وفنية لمختلف المؤسسات والدوائر.

وتظهر هذه الوقائع نجاح وفعالية العيادة القانونية منذ إطلاقها، وقد اعتمدها المقدسي كمصدر ميداني للمعلومات لإثراء قاعدة بياناتها المتخصصة لتقديم تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة هدم المنازل من خلال نقل شهادات وإفادات المواطنين، وتم استخدام المعلومات المسجلة في قاعدة البيانات لإصدار تقارير تحليلية حول مؤشرات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والنفسية والتعليمية

في المجتمع المقدسي، لأغراض المناصرة والضغط والتأثير بالسياسات، ولتوفير بيانات ومعلومات للنشرات الدورية الشهرية والتقارير الإحصائية ولعمل دراسات مقارنة.

الحالات والقضايا التي يتم فيها تقديم المشورة والنصح والمساعدة القانونية (ولا تستوجب فتح ملف):

- ١- تقديم استشارات قانونية وفنية لوجهه و/أو عبر الهاتف و/أو البريد الالكتروني.
- ٢- توعية بالحقوقي (السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية) بشكل عام.
- ٢- الرد على استفسارات المواطنين حول حقوقهم (التزويد بالمعلومات).
- ٤- المساعدة بتعبئة كافة الطلبات والنماذج لمختلف المؤسسات والوزارات وتوفيرها.
- ٥- خدمات الترجمة الشفوية و/أو الكتابية.
- ٦- قراءة كتب من دوائر رسمية وشرح مضمونها للمنتفعين.
- ٧- تحضير وإصدار حلفان يعين.
- ٨- تقديم المشورة والتوجيه لاسترجاع الضريبة السلبية لمحدودي الدخل.
- ٩- تقديم المشورة والنصح والتوجيه بالقضايا المتعلقة بحقوق العمال والعمل.

القضايا التي يتم فيها تقديم المساعدة والخدمات القانونية والفنية وتستوجب فتح ملف:

- ١- القضايا المتعلقة ببلدية القدس الغربية
- ٢- القضايا المتعلقة بمؤسسة التأمين الوطني
- ٢- القضايا المتعلقة بوزارة الداخلية
- ٤- القضايا المتعلقة بدائر الإجراء (الجبائية والإجراء)
- ٥- القضايا المتعلقة بسلطة الضرائب / وسلطة الإذاعة والبث
- ٦- القضايا المتعلقة بالأسرى والمعتقلين و/أو المحتجزين و/أو الموقوفين
- ٧- القضايا المتعلقة بحقوق العمال وقضايا العمل
- ٨- قضايا متفرقة أخرى